

الجامعة العراقية
كلية الادارة والاقتصاد
dr.iftkhr2011@yahoo.com

الجامعة العراقية
كلية الادارة والاقتصاد
ghfrenkhaled97@gmail.com

تحليل اتجاهات العلاقة بين مؤشري ائتمان القطاع الخاص وإجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر نسبة كفاية رأس المال والسيولة للسلامة المالية

دراسة في القطاع المصرفي للمدة 2005 - 2019

Analysis of the trends of the relationship between private sector credit indicators, total deposits to GDP, capital adequacy ratio indicator and liquidity and financial soundness: a study in the banking sector for the period 2005-2019

افتخار محمد مناحي الرفيعي
Iftikhar Mohammed Mnahi AlRufai

غفران خالد علي
Ghfran Khaled Ali Mahmud

الخلاصة:

يهدف البحث إلى توضيح أهمية مؤشري (ائتمان القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (و) إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي) واللذين يُعبّران عن العمق المالي مع مؤشري (كفاية رأس المال) و(السيولة) ويعكسان السلامة المالية في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2005 – 2019). وقد اعتمد على المنهج الاستنباطي في التحليل. وتوصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات كان أهمها أن القطاع المصرفي العراقي لم يتمتع بعمق مالي طيلة مدة البحث، وهذا انعكس على علاقته بالسلامة المالية، إذ كانت مؤشراتهما لا تتوافق مع النسب المعيارية والمحددة من قبل البنك المركزي العراقي. أوصى البحث بضرورة وضع استراتيجيات متكاملة ودقيقة للسياسة الائتمانية التي تعتمد عليها المصارف لتفادي المخاطر الناجمة عن منح الائتمان لجهات ذات ملاءة مالية ضعيفة يترتب عليها تعثر في سداد القروض.

الكلمات المفتاحية: العمق المالي، السلامة المالية.

Abstract

The research aims to clarify the importance of the indicators of private sector credit and total deposits to GDP, which express the financial depth with the indicators of capital adequacy and liquidity, which reflect the financial soundness in the Iraqi banking sector for the period (2005 - 2019), and it was based on the deductive approach in the analysis. The two researchers reached a number of conclusions, the most important of which was that the Iraqi banking sector did not has enjoy a financial depth throughout the research period, and this was reflected in its relationship to financial soundness, as its indicators did not correspond to the standard

ratios specified by the Central Bank of Iraq. This contradicts the research hypothesis. The researchers recommended the need to develop an integrated and accurate strategy for the credit policy adopted by banks to avoid the risks resulting from granting credit to entities with poor financial solvency that result in a default .in the repayment of loans

Keywords: financial depth, financial soundness

المقدمة :

يُعدّ مؤشر (ائتمان القطاع الخاص) و(مؤشر إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي) من مؤشرات العمق المالي التي تُسهم في تطور اقتصاد البلد عن طريق النهوض بالواقع الاقتصادي للبلد، والتي تقيس العمق المالي له سواء كان بلد نامي أو متقدم، وذلك لأنه يبين قدرة القطاع المصرفي في تقديم الائتمان إلى القطاع الخاص وتعبئة المدخرات وهذا يقع على عائق القطاع المصرفي التوافق بين الائتمان المقدم مع توفير قدر من نسبة (كفاية رأس المال) و(السيولة) التي تعكس السلامة المالية للاقتصاد.

مشكلة البحث :

تتمحور مشكلة البحث بالتساؤلين الآتيين:

1. هل القطاع المصرفي العراقي لديه قدرة في توجيه الائتمان إلى القطاع الخاص.
2. هل يؤثر مؤشري ائتمان القطاع الخاص وإجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي في تحقيق نسبة كفاية رأس المال والسيولة في القطاع المصرفي العراقي والتي تعكس السلامة المالية.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في تحليل العلاقة بين كل من العمق المالي والسيولة المالية للقطاع المصرفي العراقي.

هدف البحث :

1. يهدف البحث إلى توضيح أهمية كل من مؤشري ائتمان القطاع الخاص وإجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي واللذان يعكسان العمق المالي
2. بيان أثر العمق المالي في تحقيق السلامة المالية للقطاع المصرفي العراقي والمتمثلة في مؤشري كفاية رأس المال والسيولة.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن القطاع المصرفي العراقي لديه مدخرات مصرفية قادر على توظيفها واستثمارها بشكل يتوافق مع كفاية رأس المال والسيولة الذي يعكسان السلامة المالية للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2005 – 2019)

منهجية البحث :

أُعتمدَ على المنهج الاستنباطي والتحليلي لمؤشري العمق المالي والمتمثلين في ائتمان القطاع الخاص إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي وطبيعة علاقتهما بمؤشري السلامة المالية والمتمثلان في مؤشري كفاية رأس المال والسيولة في

القطاع المصرفي العراقي.

الحدود المكانية والزمانية للبحث.

الحدود المكانية: تتمثل في القطاع المصرفي العراقي.

الحدود الزمانية: تتمثل في السلسلة الزمنية (2005 – 2019).

هيكلية البحث

لوصول إلى أهداف البحث وإثبات الفرضية فقد قُسمَ البحث على محورين تناول الأول التأطير النظري للعمق المالي والسلامة المالية المفهوم والأهداف والأهمية والمؤشرات. أما المحور الثاني فقد عني بتحليل اتجاهات العلاقة بين العمق المالي والمتمثل في مؤشر انتمان القطاع الخاص ومؤشر إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي مع مؤشرات السلامة المالية والمتمثلة في مؤشر كفاية رأس المال ومؤشر السيولة في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2005 – 2019).

المحور الأول: التأطير المفاهيمي للعمق المالي والسلامة المالية

أولاً: التأطير المفاهيمي للعمق المالي

1. مفهوم العمق المالي

يُعرف على أنه تمتع الاقتصاد بمقدار وافر من الأموال والمؤسسات والأوراق المالية الأمر الذي يُسهم في توفير ظروف أكثر فائدة للنمو الاقتصادي طويل الأمد، إذ يعكس العمق المالي درجة تأثير الاقتصاد بالأدوات المالية ودرجة تشعبه بتلك الأدوات والمؤسسات المالية. ويبين العمق المالي توافق مقدار الإنتاج وهيكل القطاع المالي من حيث الادخارات والاستثمارات وآليات إعادة التوزيع، فكلما زاد العمق المالي أدى إلى زيادة قدرة القطاع المالي على تخصيص الموارد المالية لدعم عملية التنمية الاقتصادية(1).

يُعد من أهم المؤشرات الدالة على مستوى تطور القطاع المالي في الاقتصادات، حيث أن زيادة العمق المالي في الاقتصاد تؤدي إلى تسهيل تعبئة المدخرات الوطنية بشكل مناسب وتوزيعها على نحو أمثل، وتوفير خدمات مالية متنوعة تُسهم في زيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي(2).

وعُرف على أنه قدرة القطاع المالي في الاقتصاد على توجيه الادخار للقيام بتمويل الفرص الاستثمارية ذات الأرباح، إذ يرتبط العمق المالي بجانبين متكاملين هما العمق المالي والتمويل، إذ يُشير العمق المالي لنسبة القطاع المالي إلى باقي القطاعات الأخرى في الاقتصاد، ويُستخدم أيضاً في قياس درجة التطور المالي للاقتصاد، إذ يفترض كلما وصل البلد إلى مستوى تنمية أكبر ازداد احتفاظ الأفراد بجزء كبير من مدخراتهم على شكل موجودات مالية. أما التمويل يرتبط بالموارد المقدمة من قبل القطاع المالي إلى الاقتصاد ككل، ويشمل جانبين هما تعبئة الموارد وتخصيصها(3).

2. أهمية العمق المالي

أ) دور العمق المالي في السياسة النقدية: العمق المالي له دور مهم في رفع أداء وكفاءة السياسة النقدية، إذ أن الاقتصاد الذي يكون لديه عمق مالي بمستوى مقبول ينعكس على رفع وتحسين كفاءة السياسة النقدية ومن ثم الاستقرار الاقتصادي، ويُعد العمق المالي المرتفع عنصر مهم في القطاعات الاقتصادية كافة. ولقد أجريت دراسات عدة تضمنت العمق المالي ودوره في آلية انتقال آثار السياسة النقدية من قبل الاقتصاديين (برنانجي ومانوفا أجيون أنجليتوس) وجدا أن الاقتصاد الذي لديه عمق مالي متطور يكون تأثيره السلبي أقل في التغيرات في السياسة النقدية، ويُمكن

للمستثمرين إعادة توازن محافظهم الاستثمارية(4).

ب) مساهمة العمق المالي في الناتج المحلي الإجمالي: العمق المالي له دور كبير في نمو النشاط الاقتصادي لمعظم القطاعات التي يتكون منها الناتج المحلي الإجمالي، إذ يُعد العمق المالي محدد مهم لنمو الناتج المحلي الإجمالي عن طريق رفع الاستثمار المحلي فهو النافذة التي يؤثر من خلالها العمق المالي في النمو الاقتصادي، وهناك مجموعة من العوامل الأساسية للنمو في الناتج المحلي الإجمالي والمتمثلة في (تعبئة المدخرات، تخصيص الموارد للاستخدام والإنتاجية، تيسير المعاملات، إدارة المخاطر)، لذلك من المتوقع أن يرتبط العمق المالي بصورة ايجابية مع الناتج المحلي الإجمالي(5).

3. أهداف العمق المالي.

يُعد العمق المالي عملية متعددة الابعاد يسعى إلى توسيع حجم المؤسسات المالية ونشاطها عن طريق الخدمات والأدوات المالية، كما يُسهم العمق في تحقيق مجموعة من الأهداف هي ما يأتي.

أ) زيادة حجم المؤسسات التي تعمل في القطاع المالي: أن زيادة عدد المؤسسات المالية يؤدي إلى تقوية نطاق الخدمات التي تلبي احتياجات الوحدات الاقتصادية بشكل فاعل، وتُسهم في تحفيز النمو الاقتصادي(6).

ب) العمل على تنوع الخدمات المالية والأموال التي يحصل عليها من وحدات القطاع المالي كافة: تعمل المصارف على زيادة قاعدة الخدمات المالية وتقديم خدمات مالية مبتكرة في إطار صيرفة التجزئة مثل بطاقات الائتمان والصراف الآلي، وتقديم القروض الاستهلاكية والإسكانية وبرامج الادخار المرتبطة بالتأمين، فضلاً عن تقديم خدمات مصرفية عن طريق الانترنت والدخول في ميدان التجارة الإلكترونية(7).

4. بعض مؤشرات العمق المالي

أ) انتمان القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي: تُقدر هذه النسبة الانتمان الذي تقدمه المصارف والمؤسسات المالية الأخرى للقطاع الخاص مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي، ويُستخدم هذا المؤشر لقياس نمو القطاع المالي ومستوى الوساطة المالية، وهذا المؤشر أكثر دقة في قياس الكمية الفعلية للأموال الموجهة إلى القطاع الخاص، وترتبط نسبة الانتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي مباشرة بالاستثمار والنمو. والزيادة في هذه النسبة تُفسر بزيادة الخدمات المالية وتحسين مستوى الوساطة المالية ونمو في إجمالي الودائع(8)

ب) إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي: يُعد مؤشر إجمالي الودائع من المؤشرات المهمة التي تُعبر عن مقدار التعامل المصرفي، ويُمثل مقياس نوعي للعمق المالي، وأن الزيادة في هذه النسبة تعني تحسُن في الودائع المصرفية والموجودات المالية الأخرى التي من المحتمل أن تُستخدم في تراكم الموجودات ومن ثم تُسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي(9). وأن استخدام هذا المؤشر يعطي واقعية أفضل لتطوير النظام المالي لاسيما في الدول ذات الاقتصادات الضعيفة، أي يقاس قدرة المصارف على تعبئة الودائع بكافة أشكالها (التوفير والجارية وغير الجارية)(10). إذ يستبعد هذا المؤشر العملة المتداولة على اعتبار أن الموجودات السائلة تُمثل المصدر الرئيس لتمويل الاستثمارات، وأن أي زيادة في هذه النسبة مقابل الناتج المحلي الإجمالي تعني زيادة في مقدار الودائع المصرفية وتطور القطاع المصرفي(11).

ثانياً: التأطير المفاهيمي للسلامة المالية.

1. مفهوم السلامة المالية.

تُعرف السلامة المالية بأنها الحالة التي يكون فيها النظام المالي أي الأسواق المالية والمؤسسات المالية قادرة على مواجهة الازمات والصدمات التي يتعرض لها، والقيام بالدور الأساس له والمتمثل في الوساطة المالية وتسهيل العمليات الاقتصادية وإدارة المخاطر وترتيب المدفوعات. فالسلامة المالية تعني التأكد من قوة وسلامة مكونات النظام المالي والمصرفي بما يُسهم في التقليل من التوترات التي تحدث في القطاع المالي والتأثير بشكل ايجابي في الاستقرار

الاقتصادي(12).

كما يرى البعض أنها جملة من التدابير والإجراءات الاحترازية أو التصحيحية المطبقة التي تجعل مؤشرات المصارف في وضع احتياطي قادرة على التنبؤ بالأزمات بصورة مبكرة ووضع الإجراءات التي تُمكنها من التصدي لهذه الأزمات(13). وعُرفت بأنها الحالة التي تتمتع بها مؤسسات القطاع المالي والمصرفي بقدر واسع من الثقة في قدرتها على الاستمرار في أداء الأعمال المنوطة بها من دون الحاجة إلى مساعدة خارجية، وقيام المتعاملون مع الأسواق الرئيسية بإجراء معاملاتهم بقدر من الثقة وبأسعار تعكس القيمة الحقيقية للمنتجات المالية المتداولة بحيث لا تشهد أسعار هذه المنتجات تغيرات كبيرة ولا تنعكس قوى العرض والطلب عليها مع ثبات العوامل الأخرى(14).

2. أهمية السلامة المالية:

تبرز أهمية السلامة المالية عن طريق ما يأتي(15).

- أ) تسمح أن يكون تقييم سلامة النظام المالي مبني على مقياس كمي موضوعي.
- ب) تُسهّم في تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات كافة لعملاء السوق والجمهور.
- ت) تُعدّ مقياس تسمح بمقارنة الأوضاع المالية عن طريق المؤشرات المتخذة في كل دولة.
- ث) تعمل على الكشف المبكر للأزمات التي يتعرض لها النظام المالي ومحاولة التخفيف منها عن طريق مؤشراتهما.

3. مؤشرات السلامة المالية.

أ) مؤشر كفاية رأس المال: يُعدّ مؤشر كفاية رأس المال من المعايير الدولية لقياس مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية لدى المصارف، ويستخدم هذا المؤشر من أجل حماية المودعين وتعزيز استقرار وكفاءة النظام المالي، وتكمن أهمية هذا المؤشر في أنه يأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية والمتمثلة في مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة(16) ، ويُسهّم هذا المؤشر في تحديد قدرة المؤسسات المالية على التصدي للأزمات التي قد تُصيب الميزانيات العمومية للمؤسسات، وحساب مخاطر البنود خارج الميزانية مثل المتاجرة بالمشتقات*(17)

ب) مؤشر السيولة يتمثل بـ (نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات): توضح هذه النسبة قدرة المصارف التجارية على الاحتفاظ بسيولة عالية تمنحها القدرة على مواجهة سحبيات المودعين وقياسها نسبة إلى إجمالي الموجودات، وقد حددت من قبل البنك المركزي العراقي على أن لا تقل عن (30%) (18)

المحور الثاني: تحليل اتجاهات العلاقة بين مؤشر ائتمان القطاع الخاص ومؤشر إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP مع مؤشر كفاية رأس المال والسيولة في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2005 - 2019).

أولاً: العلاقة بين مؤشر ائتمان القطاع الخاص ومؤشري السلامة المالية (كفاية رأس المال والسيولة).

1. أن مؤشرات ائتمان القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته مع مؤشر كفاية رأس المال المتمثل في نسبة كفاية رأس المال، فيتضح من الجدول(1) أن مؤشر العمق المالي بلغ (1.29%) عام 2005 ويُمثل ادنى ما يُمكن أثناء مدة البحث. مقابل بلوغ مؤشر كفاية رأس المال (109%). وقد استمر مؤشر العمق المالي بالارتفاع حتى وصل إلى (2.54%) عام 2008 مقابل الارتفاع في مؤشر نسبة كفاية رأس المال والذي بلغ (157%) وهذا يعكس العلاقة المضطربة بينهما في هذه الأعوام. وذلك نتيجة التحسن النسبي في الأوضاع الأمنية والسياسة التي يشهدها البلد تلك المدة.

واستمر مؤشر العمق بالارتفاع حيث بلغ (3.56%) عام 2009 لكن مقابل انخفاض في مؤشر السلامة المالية المتمثل في كفاية رأس المال فقد بلغ (138%) رغم أنه انخفض لكن لم ينخفض دون النسبة المعيارية والبالغة 12% وهذا يدل

على المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي نتيجة انخفاض كفاية رأس المال وباعتباره خط الدفاع الأول للمودعين. النسبة مرتفعة جداً قياساً بالنسبة المعيارية وتعكس قدرة وكفاءة الجهاز المصرفي على مجابهة المخاطر غير المتوقعة التي قد يتعرض لها.

كما يلاحظ انخفاض مؤشر العمق المالي للعامين (2010 و 2011) مقابل انخفاض نسبة كفاية رأس المال رغم انها لم تصل النسبة المعيارية أو اقل منها. وذلك يعود إلى الارتفاع الكبير في مقدار الناتج المحلي الإجمالي تلك المدة والذي انعكس سلباً في مؤشر العمق المالي.

جدول (1). اتجاهات العلاقة بين مؤشر العمق المالي (انتمان القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP) ومؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2005 – 2019)

السنة	انتمان القطاع الخاص تريليون دينار	GDP بالأسعار الجارية تريليون دينار	مؤشر العمق المالي	مؤشر السلامة المالية	إجمالي الموجودات السائلة تريليون دينار	إجمالي الموجودات السائلة تريليون دينار	مؤشر السلامة المالية
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
2005	0.950	73.5	1.29	109	50.2	213.2	23.5
2006	1.88	95.5	1.97	112	55.6	253.5	21.9
2007	2.39	111.5	2.14	116	65.3	282.2	23.1
2008	3.98	157.0	2.54	157	73.5	307.2	23.9
2009	4.65	130.6	3.56	138	80.6	334.2	24.1
2010	2.88	162.1	1.78	130	85.9	363.3	23.6
2011	3.76	217.3	1.73	107	77.8	143.8	54.1
2012	5.09	254.2	2.00	138	90.5	190.9	47.4
2013	6.57	273.6	2.40	195	137.8	208.8	66
2014	7.25	266.4	2.72	102	151.3	226.6	66.8
2015	7.68	207.9	3.7	87	145.3	222.9	65.2
2016	7.33	197.0	3.72	128	142.6	221.2	64.5
2017	7.12	226.0	3.2	181	102.4	156.3	65.5
2018	7.34	251.1	2.92	285	56.7	123	46.1
2019	7.80	266.2	2.93	173	57.5	133	43.2

المصدر: عُدَّ من قبل الباحثين بالاعتماد على

- بيانات العمود (1 و 2)، البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، دائرة الاحصاء والابحاث، للمدة (2005 – 2019)

- بيانات العمود (3 و 7)، احتسب من قبل الباحثين.

- بيانات العمود (4 و 5 و 6)، البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاستقرار النقدي والمالي،

للمدة (2005-2019)

- معادلة احتساب نسبة كفاية رأس المال = (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند ÷ صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية +

صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية ÷ مخاطر السوق) × 100

وقد عاود مؤشر العمق المالي إلى الارتفاع والذي قابله ارتفاع في مؤشر السلامة المالية المتمثل بـ (نسبة كفاية رأس المال) للعامين (2012 و 2013) وهذا يعكس العلاقة الايجابية بينهما. أي زيادة العمق المالي تؤدي إلى زيادة نسبة كفاية رأس المال والذي يعكس تعزيز السلامة المالية للقطاع المصرفي العراقي.

وقد استمر مؤشر العمق المالي في الارتفاع للعامين (2014 و 2015) لكن مقابل انخفاض مؤشر كفاية رأس المال، إذ بلغ (87%) عام 2015 وهو ادنى ما يُمكن.

واستمر مؤشر العمق المالي بالارتفاع حتى عام 2016 إذ بلغ (3.72%) ويُمثل أعلى ما يُمكن أثناء مدة البحث، بالمقابل عاودت نسبة كفاية رأس المال إلى الارتفاع وهذا يُعبر عن العلاقة الايجابية بينهما.

وفي الأعوام الثلاثة الأخيرة لمدة البحث أصبحت العلاقة بين مؤشر العمق المالي ونسبة كفاية رأس المال سلبية. 2. أما بالنسبة لمؤشر ائتمان القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP وعلاقته مع مؤشر السيولة المتمثل في نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات، يتضح من الجدول أن مؤشر العمق المالي بلغ (1.29%) مقابل بلوغ نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات (23.5%).

وقد أخذ مؤشر العمق المالي بالارتفاع حتى بلغ (3.56%) عام 2009 مقابل الارتفاع في مؤشر نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات والذي بلغ (24.1%) لكن لم تصل إلى النسبة المعيارية والبالغة (30%) وذلك يعود إلى الارتفاع لكل من إجمالي الموجودات السائلة وإجمالي الموجودات. وهذا يدل على أن المصارف تكون غير قادرة على تلبية سحبيات المودعين الأمر الذي ينعكس على انخفاض ثقتهم بالعمل المصرفي.

ثم أخذ مؤشر العمق المالي بالانخفاض عام 2010 مقابل انخفاض في مؤشر نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات وذلك نتيجة الزيادة الكبيرة في إجمالي الموجودات الذي يفوق الزيادة في الموجودات السائلة للعام نفسه. واستمر مؤشر العمق بالانخفاض حتى عام 2011 فقد بلغ (1.73%) مقابل ارتفاع كبير في مؤشر السلامة المالية المتمثل في نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات والذي بلغ (54.1%) وهذا يدل على احتفاظ المصارف بنسبة كبيرة من الموجودات السائلة عاطلة من دون استثمارها خوفاً من المخاطر التي قد تُصيبها جراء الظروف والاضواح السياسية والاقتصادية غير المستقرة التي شهدتها البلد. وقد عاود مؤشر العمق المالي بالارتفاع عام 2012 إذ بلغ (2.00%) مقابل انخفاض في مؤشر نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات والذي بلغ (47.4%) ولكن لم تنخفض دون النسبة المعيارية والبالغة (30%) وهذا يدل على أن نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات مرتفعة لكنها غير موظفة لتجنب المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف (القطاع المصرفي) في العراق. واستمر مؤشر العمق المالي بالزيادة للعامين (2013 و 2014) مقابل الزيادة في مؤشر نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات للمدة نفسها، وهذا يعني زيادة الموجودات السائلة قياساً بإجمالي الموجودات، أي أن زيادة الأموال العاطلة التي لم يوظفها المصرف في أوجه الاستثمار المربحة في القطاع المصرفي العراقي. واستمر مؤشر العمق المالي بالزيادة للعامين (2015 و 2016) مقابل الانخفاض في مؤشر نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات والذي بلغ (64.5%) عام 2016 ولكن لم تنخفض دون النسبة المعيارية بل بلغت ضعفها تقريباً، وهذا مؤشر سلبي على السلامة المالية للقطاع المصرفي.

وقد عاود مؤشر العمق المالي الانخفاض عام 2017 مقابل زيادة مؤشر نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات والبالغ (65.5%) وهذا يوضح سياسة المتحفظة المصارف تجاه عملية الاستثمار تجنباً للمخاطر التي قد تُصيبها. واستمر مؤشر العمق المالي بالانخفاض للعام 2018 مقابل انخفاض مؤشر نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات. أما عام 2019 فقد عاود مؤشر السلامة المالية إلى الارتفاع بشكل طفيف مقابل انخفاض في نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات وهذا دليل على حدوث تحسن في مؤشر السلامة المالية ولكن بشكل ضئيل جداً.

ثانياً العلاقة بين مؤشر إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP ومؤشر كفاية رأس المال والسيولة.

1. أن مؤشر العمق المالي المتمثل بـ (إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP) مع مؤشر نسبة كفاية رأس المال، يتضح من الجدول (2) أن مؤشر العمق المالي بلغ (11.4%) عام 2005 ويُمثل ادنى ما يُمكن أثناء مدة البحث، مقابل بلوغ نسبة كفاية رأس المال (109%).

وأخذ مؤشر العمق المالي بالارتفاع للعامين (2006 و 2007) فبلغ (17.4% و 23.4%) مقابل الارتفاع في مؤشر نسبة كفاية رأس المال الذي بلغ (112% و 116%) فهي نسبة مرتفعة وتجاوزت النسبة المعيارية والبالغة (12%) وتعكس قدرة المصارف في مواجهة المخاطر المحتملة، وهذا يدل على العلاقة

جدول (2) اتجاهات العلاقة بين إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP ومؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2005-2019)

السنة	إجمالي الودائع تريليون دينار	GDP بالأسعار الجارية تريليون دينار	مؤشر العمق المالي	مؤشر السلامة المالية	إجمالي الموجودات السائلة تريليون دينار	إجمالي الموجودات تريليون دينار	مؤشر السلامة المالية
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
2005	8.4	73.5	11.4	109	50.2	213.2	23.5
2006	16.8	95.5	17.5	112	55.6	253.5	21.9
2007	26.1	111.5	23.4	116	65.3	282.2	23.1
2008	34.5	157.0	21.9	157	73.5	307.2	23.9
2009	38.5	130.6	29.5	138	80.6	334.2	24.1
2010	47.8	162.1	29.4	130	85.9	363.3	23.6
2011	56.1	217.3	28.5	107	77.8	143.8	54.1
2012	61.9	254.2	24.4	138	90.5	190.9	47.4
2013	68.7	273.6	25.1	195	137.8	208.8	66
2014	50.8	266.4	19.1	102	151.3	226.6	66.8
2015	36.7	207.9	17.6	87	145.3	222.9	65.2
2016	62.3	197.0	31.6	128	142.6	221.2	64.5
2017	66.9	226.0	29.6	181	102.4	156.3	65.5
2018	76.8	251.1	30.5	285	56.7	123	46.1
2019	82.1	266.2	30.8	173	57.5	133	43.2

المصدر: عُد من قبل الباحثين بالاعتماد على

- بيانات العمود (1 و 2)، البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، دائرة الاحصاء والابحاث، للمدة (2005 – 2019).
- بيانات العمود (4 و 5 و 6)، البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاستقرار النقدي والمالي، للمدة (2005-2019)
- بيانات العمود (3 و 7)، احتُسبت من قبل الباحثين.
- معادلة احتساب نسبة كفاية رأس المال = (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند ÷ صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية + صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية ÷ مخاطر السوق) × 100

الإيجابية بينهما. في حين أخذ مؤشر العمق المالي بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض للمدة (2008-2017) مقابل حدوث تذبذب في نسبة كفاية رأس المال، وذلك يعود إلى الزيادة في رأس المال بالنسبة للمصارف مقابل التذبذب بالارتفاع والانخفاض في صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل وخارج الميزانية، فضلاً عن الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية غير المستقرة في تلك المدة.

أما في عام 2018 فقد أخذ مؤشر العمق المالي بالارتفاع فبلغ (30.5%) مقابل الزيادة في نسبة كفاية رأس المال والبالغ (285%) وتُمثل أعلى ما وصل إليه طيلة مدة البحث، وهذا يعكس العلاقة الإيجابية بينهما. أي زيادة العمق المالي ترتب عليها زيادة في مؤشر نسبة كفاية رأس المال وهو أحد مؤشرات السلامة المالية. واستمر مؤشر العمق المالي بالارتفاع حتى بلغ (30.8%) عام 2019 مقابل انخفاض مؤشر نسبة كفاية رأس المال ولكن لم ينخفض دون النسبة المعيارية والبالغة (12%).

2. أما بالنسبة لمؤشر العمق المالي المتمثل في إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP وعلاقته مع مؤشر السلامة المالية المتمثل بنسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات، فيتضح من الجدول (2) أن في عام 2005 بلغ مؤشر العمق المالي (11.4%) في حين بلغ نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات (23.5%). واستمر مؤشر العمق المالي بالارتفاع عام 2006 فبلغ (17.5%) قابلهُ انخفاض في نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات، وذلك يعود إلى الارتفاع الكبير في إجمالي الموجودات والبالغ (253.5) تريليون دينار عراقي مقابل ارتفاع طفيف في إجمالي الموجودات السائلة والبالغ (55.6) تريليون دينار عراقي. واستمر مؤشر العمق المالي بالارتفاع عام 2007 بالمقابل عاودت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات الارتفاع فبلغت (23.1%). وذلك نتيجة الارتفاع في كل من إجمالي الموجودات السائلة وإجمالي الموجودات. وهذا يوضح العلاقة الإيجابية بينهما نتيجة الارتفاع الحاصل لكليهما. أي أن ارتفاع العمق المالي ترتب عليه ارتفاع وتحسُّن مؤشر السلامة المالية.

وقد أخذ مؤشر العمق المالي يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض للمدة (2008 – 2016) قابلهُ تذبذب في نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات، وذلك يعود إلى التذبذب الكبير في إجمالي الموجودات والموجودات السائلة. ثم عاود مؤشر العمق المالي الانخفاض عام 2017 فبلغ (29.6%) مقابل الارتفاع الكبير في نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات والبالغ (65.5%). وذلك نتيجة انخفاض كل من إجمالي الموجودات السائلة وإجمالي الموجودات.

وقد عاود مؤشر العمق المالي بالزيادة للعامين (2018 و2019) مقابل انخفاض نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات فقد بلغ (46.1% و43.2% على التوالي، وذلك يعود إلى التذبذب بالارتفاع والانخفاض إلى النصف تقريباً في إجمالي الموجودات السائلة يفوق الانخفاض في إجمالي الموجودات. فإن ارتفاع تلك النسبة عن النسبة المعيارية يدل على اتباع المصارف سياسة متحفظة تجاه عمليات الاستثمار تجنباً للمخاطر النظامية التي قد تواجهها نتيجة الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية غير المستقرة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. أن تذبذب مؤشر ائتمان القطاع الخاص بين الارتفاع والانخفاض أثناء مدة البحث، إذ يتراوح بين (1.29% و3.72%)، وذلك لاعتماد المؤسسات المالية والمصرفية المانحة للائتمان على الودائع المصرفية لديها، والتي بدورها منخفضة نتيجة لضعف ثقة الأفراد بالعمل المصرفي.

2. أن القطاع المصرفي العراقي لم يتمتع بعمق مالي طيلة مدة البحث، وهذا انعكس على علاقته بالسلامة المالية، حيث كانت مؤشراتها لا تتوافق مع النسب المعيارية والمحددة من قبل البنك المركزي العراقي. وهذا يتعارض مع فرضية

البحث.

3. أن الهدف الأساس من زيادة العمق المالي للبلد القضاء على سياسة الكبح المالي، وزيادة الخدمات المالية المقدمة للمجتمع وتطورها وابتكار خدمات جديدة، لأن هذا يعكس تطور الاقتصاد وبما أن القطاع المصرفي يُعدّ الوجهة الأولى لتطوير اقتصاد البلد فيقع على عاتقه زيادة تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة لفئات المجتمع كافة والذي ينعكس أثرها على مستوى النمو الاقتصادي للبلد.

4. أن تذبذب مؤشر السلامة المالية والمتمثل في مؤشر نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات والذي تراوح بين (21.9% و 66.8%) حيث لم يصل إلى النسبة المعيارية والبالغة (30%)، إذ كانت أقل منها أو أكبر منها، وهذا يُعبر عن ضعف قدرة المصارف في توجيه أموالها نحو المشروعات والعمليات الاستثمارية، وذلك لإتباعها سياسة متحفظة خوفاً من المخاطر التي قد تواجهها وذلك ينعكس في سلامة القطاع المصرفي.

5. أن ارتفاع مؤشر السلامة المالية والمتمثل في مؤشر نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف طيلة مدة البحث والتي تراوح بين (85% و 285%) وهي أكثر من النسبة المعيارية المحددة بـ (12%)، ويدل هذا على أن المصارف العراقية لم تستثمر معظم أموالها تجنباً للمخاطر التي قد تحدث.

ثانياً: التوصيات

1. العمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي عن طريق إيجاد بدائل أخرى للإيرادات غير العوائد النفطية مثل الإيرادات الضريبية والجمركية.

2. العمل على تحقيق الشمول المالي أي زيادة عدد الأفراد الذين يحصلون على الخدمات المالية والمصرفية ذات الجودة والكفاءة العالية عن طريق زيادة عدد فروع المصارف في المناطق كافة وخاصةً في المناطق الريفية التي تكون بعيدة عن مركز المدينة (الكثافة المصرفية).

3. زيادة الملاءة المالية للمصارف والدخول في مشروعات مربحة تُسهم في زيادة أرباحها، ومن ثم تحفيزهم على زيادة إيداعاتهم لدى المصارف.

4. وضع استراتيجيات متكاملة ودقيقة للسياسة الائتمانية التي تعتمد على المصارف لتفادي المخاطر الناجمة عن منح الائتمان لجهات ذات ملاءة مالية ضعيفة يترتب عليها تعثر في سداد القروض.

الهوامش

1. فاضل. حميد طالب (2018)، العلاقة بين عدد من مؤشرات التحريم المالي والعمق المالي في العراق وفق إطار التكامل المشترك، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، العراق، ص 21
2. سهام. بوضيع ولزهر. ساحلي (2020)، نمذجة قياسية لتأثير العمق المالي وسعر الصرف على التضخم في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع للمدة (1974-2018)، مجلة العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارية، جامعة 20 أوت، المجلد 13، العدد 1، الجزائر، ص 343.
3. أمنة. بن دحمان (2016)، التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية – دراسة باستخدام بيانات البانل لعينة من 25 دولة خلال المدة 1989-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، الجزائر، ص 27.
- 4-Krause. Stephen & Alfonso. Flores & Cecchetti. Stephen (2006), financial development consumption smoothing and the Reduced .volatility of real growth, University Brandeis, p:3
- 5-Mukund Alex (2004), the relationship between financial deepening and gross domestic product in Kenya, Journal of Development Economics, Vol.5, No.1, Kenya, p:3
6. إسماعيل. بن قانة وعبد الكريم. بوغزالة أمحمد (2020)، قياس التطور المالي في الجزائر للمدة (1990-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة ورقلة العدد 1، الجزائر، ص 266.
7. بن مخلوف. أميرة (2016)، آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي "دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر" ، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، الجزائر، ص 21.
8. عزام. أشرف عزام محمود (2017)، مؤشرات العمق المالي للأسواق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة: سوق المال الفلسطيني، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، ص 21.
9. الشدود. عدنان محمد حسن والسعيد. صادق زوير لجلاج (2013)، تحديد اتجاهات العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة من (2010-1990)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 15، العدد 1، العراق، ص 77.
10. خلف. عمار حمد (2011)، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 17، العدد 63، العراق، ص 183.
11. ثويني. فلاح حسن والعبودي. سجي حسن (2021)، تحليل اتجاهات العمق المالي في العراق للمدة (2018-2004)، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، وزارة المالية، المجلد 1، العدد 2، العراق، ص 14-15.
12. محسن. مها مزهر (2016)، اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي العراقي على وفق النسب المعيارية خلال المدة (2013-2009)، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 22، العدد 92، العراق، ص 362.
13. بو هريرة. عباس ومصطفى. عبد اللطيف (2017) تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 4، العدد 7، الجزائر، ص 109.
14. الشاذلي. احمد شفيق (2014)، الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنك المركزي في تحقيقه، صندوق النقد العربي، أبوظبي، ص 13.
15. طلفاح. احمد (2005)، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 4-5.
- 16-Yuga Raj Bhattarai, Effect of Credit Risk on the Performance of Nepalese Commercial Banks, Tribhuvan University, Nepal, N25, p49. ,On the website visited on 13-8-2022 <https://www.pimrindore.ac.in>
- * المشتقات المالية هي أدوات مالية تستمد قيمتها من أداء أصل حقيقي أو مالي أو من أداء أحد المؤشرات السوقية. للمزيد من الإيضاح ينظر: _مراجعة الموقع الالكتروني الاتي.
<https://www.avatrade.com/education/trading-for-beginners/financial-derivatives> 2022-2-28-
17. العميد. علي عبد الرضاء حمودي (2009)، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالآزمات (دراسة تطبيقية- حالة العراق)، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، ص 7. مراجعة الموقع الالكتروني الاتي.
<https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152232042799474.pdf> 2022-3-1-
18. البنك المركزي العراقي (2017)، تقرير الاستقرار المالي، دائرة الاحصاء والأبحاث، قسم الاستقرار النقدي والمالي، العراق، ص 34.

المصادر

1. إسماعيل. بن قانة وعبد الكريم. بوغزالة أمحمد (2020). قياس التطور المالي في الجزائر للمدة (2014-1990)، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة ورقلة العدد1، الجزائر.
2. أمنة. بن دحمان (2016). التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية – دراسة باستخدام بيانات البانل لعينة من 25 دولة خلال المدة 1989-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
3. بن مخلوف. أميرة (2016). آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي ”دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر“، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
4. البنك المركزي العراقي (2017)، تقرير الاستقرار المالي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الاستقرار النقدي والمالي، العراق.
5. بوهريرة. عباس ومصطفى. عبد اللطيف (2017) تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد4، العدد7، الجزائر.
6. ثويبي. فلاح حسن والعبودي. سجي حسن (2021). تحليل اتجاهات العمق المالي في العراق للمدة (2018-2004). مجلة العلوم المالية والمحاسبية، وزارة المالية، المجلد 1، العدد2، العراق.
7. خلف. عمار حمد (2011). قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 17، العدد 63، العراق.
8. سهام. بوبصيع ولزهر. ساحلي (2020). نمذجة قياسية لتأثير العمق المالي وسعر الصرف على التضخم في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع للمدة (2018-1974)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة 20 أوت، المجلد 13، العدد1، الجزائر.
9. الشاذلي. احمد شفيق (2014). الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنك المركزي في تحقيقه، صندوق النقد العربي، أبوظبي.
10. الشدود. عدنان محمد حسن والسعيد. صادق زوير لجلاج (2013). تحديد اتجاهات العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة من (2010-1990)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد15، العدد1، العراق.
11. طلفاح. احمد (2005)، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
12. عزام. أشرف عزام محمود (2017). مؤشرات العمق المالي للأسواق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة: سوق المال الفلسطيني، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة.
13. العميد. علي عبد الرضاء حمودي (2009). مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات (دراسة تطبيقية- حالة العراق)، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق. مراجعة الموقع الالكتروني الاتي. <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152232042799474.pdf> 2022-3-1
14. فاضل. حميد طالب (2018)، العلاقة بين عدد من مؤشرات التحرير المالي والعمق المالي في العراق وفق إطار التكامل المشترك، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، العراق.
15. محسن. مها مزهر (2016). اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي العراقي على وفق النسب المعيارية خلال المدة (2013-2009)، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 22، العدد 92، العراق.

المصادر الأجنبية

- 1-Krause. Stephen & Alfonso. Flores & Cecchetti. Stephen (2006), financial development consumption smoothing and the Reduced volatility of real growth, University Brandeis, p:3
- 2-Mukund Alex (2004), the relationship between financial deepening and gross domestic
- 3-product in Kenya, Journal of Development Economics, Vol.5, No.1, Kenya, p:3
- 4-Yuga Raj Bhattarai, Effect of Credit Risk on the Performance of Nepalese Commercial Banks, Tribhuvan University, Nepal, N25, p49. On the website visited on 13-8-2022 <https://www.pimrindore.ac.in>